الأمم المتحدة

A/60/796

الجمعية العامة

Distr.: General
20 April 2006
Arabic
Original: English

الدورة الستون

البند ١١٢ (هـ) من جدول الأعمال

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وانتخابات أخرى: انتخاب أعضاء مجلس حقوق الإنسان الـ ٤٧

مذكرة شفوية مؤرخة ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ موجهة إلى الأمين العام من البعثة الدائمة للبنان لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة للبنان لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى الأمين العام للأمم المتحدة وتتشرف بأن تبلغه أن لبنان قرر الترشح لانتخابات العضوية في مجلس حقوق الإنسان التي ستجري في نيويورك في ٩ أيار/مايو ٢٠٠٦ أثناء الدورة الستين للجمعية العامة.

وينبع ترشح لبنان إلى عضوية المجلس الذي أنشئ حديثا من اعتقاده بضرورة تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، هذه الحقوق والحريات التي يكرسها الدستور اللبناني بوصفها معايير عالمية وملزمة وتشكل الأساس الذي يقوم عليه مجتمع لبنان المتنوع.

إن لبنان، بترشيح نفسه، يعيد التأكيد على إيمانه الراسخ بمنظومة الأمم المتحدة وهو يتعهد بالعمل بمثابرة مع مجلس حقوق الإنسان ومع جميع الدول الأعضاء لضمان تعزيز الاعتراف الفعلي بحقوق الإنسان واحترامها.

وقد أدى لبنان دورا رئيسيا في لجنة صياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عن طريق شخصية لبنانية بارزة ترأست لاحقا لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لفترتين متتاليتين (١٩٥١-١٩٥٢). وترأس مواطن لبناني آخر الدورة الثامنة عشرة للجنة حقوق الإنسان التي عقدت في عام ١٩٦٢.

010506 010506 06-31954 (A)

وعلاوة على ذلك، ما برح لبنان منخرطا في هذا المجال عبر انضمامه لعدد كبير من الاتفاقيات والعهود، وكان آخرها ما يلي:

- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية
- بروتوكول منع وقمع الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، والمعاقبة عليه المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية
- بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية.

ويأتي ترشح لبنان إلى المجلس في سياق تجربة فريدة جسدها لبنان على امتداد تاريخه، تجربة من الحرية والتحاور الحيوي والتسامح واحترام الاختلاف. ويتزامن ترشحه هذا مع خطة عمل وطنية شاملة بشأن حقوق الإنسان اعتمدتها اللجنة النيابية لحقوق الإنسان. وبدأت، بدعم من الحكومة اللبنانية، عملية تنفيذها على مراحل.

والحكومة اللبنانية، إدراكا منها لما تتسم به حقوق الإنسان من طبيعة شاملة وغير قابلة للتجزئة ولما على الدول من مسؤوليات في مجال حقوق الإنسان، تعاونت مع مجلس النواب والمجتمع المدني والجهات المعنية والمنظمات الدولية لضمان امتثال الخطة الوطنية الآنفة الذكر لأعلى المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

وحقق لبنان نتائج ملموسة في مجالات الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية؛ وشعبه ملتزم بالدفاع عن مثل الحرية والعدالة والسلام وبتحسين سجل حقوق الإنسان في بلاده. بناء على ما سبق، ونظرا للدور البناء الذي يمكن أن يؤديه لبنان باعتباره بلدا تتلاقى فيه الحضارات والثقافات في المنطقة، تتطلع الحكومة للحصول من جميع البعثات الدائمة لدى الأمم المتحدة على دعمها القيم لترشحه لعضوية مجلس حقوق الإنسان.